گۆڤارا زانستێن مرۆڤایەتی یا زانکۆیا زاخۆ
مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو
Humanities Journal of University of Zakho (HJUOZ)
Vol. 10, No. 1, pp. 195–206, March.-2022.
hjuoz.uoz.edu.krd
p-ISSN: 2664-4673
e-ISSN: 2664-4681
journals.uoz.edu.krd

دور الاستثمار في تحفيز النشاط الاقتصادي– أقليم كوردستان العراق نموذجاً للمدة (2006–2021)

بهجت علي إبراهيم* و دلدار حيدر أحمد و أحمد سليمان الصفار
كلية الإدارة والاقتصاد جامعة زاخو ، جامعة زاخو ، إقليم كوردستان – العراق.

تاريخ الاستلام: 2022/01 تاريخ القبول: 2022/02 تاريخ النشر: 2022/03 https://doi.org/10.26436/hjuoz.2021.10.1.826

الملخص:

يهدف البحث الى التعرف على الجانب النظري للاستثمار فضلا عن بيان دور الاستثمار في تحفيز اقتصاد إقليم كوردستان العراق خلال مدة البحث وتحليل مساهمته في تنشيط كل قطاع من القطاعات الاقتصادية، والعوائق والصعوبات التي تواجه عملية الاستثمار في الإقليم. وكانت مشكلة البحث هل ساهم الاستثمار في الإقليم في تحفيز النشاط الاقتصادي خلال مدة الدراسة. مستنداً على فرضية مفادها أن دور الاستثمار في تحفيز اقتصاد الإقليم كان طرديا ولكن في الوقت نفسه ضئيلاً. وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها، ارتفاع حجم الاستثمار في الإقليم بعد صدور قانون الاستثمار رقم (4) لعام 2006، وازدادت بنسبة تقارب784٪ في العام 2007. ولكن كان هناك قصور في تطبيقه، وتوجهت اغلب الأنشطة الاستثمارية الى الانشطة الخدمية والتوزيعية، بكلام آخر الأنشطة الاقتصادية التي تم الاستثمار فيها معظمها كانت استثمارات عقيمة وغير منتجة ولم تساهم مساهمة حقيقية في النشاط الاقتصادي. فضلاً عن صعوبة تحديد العلاقة وتأرجحها بين نمو الناتج المحلي الاجمالي وحجم الاستثمارات في الاقليم. وكانت أهم المقترحات التي توصل اليها البحث انه من الضروري إعادة النظر في قانون الاستثمار رقم (4)، وتعديله بحيث يوجه عملية الاستثمار الى استغلال هذه الهبات والموارد الاقتصادية وزيادة الناتج الإجمالي الحقيقي من خلال القطاعات الاقتصادية المنتجة.

الكلمات الدالة: الاستثمار، قانون الاستثمار (4)، إقليم كوردستان – العراق.

المقدمة

يعد الاستثمار من المواضيع ذات الأهمية الكبيرة لدى كل من الاقتصاديين والسياسيين، وهذا يعود الى أثره الفعال وعلاقته الوطيدة في زيادة حجم الناتج القومي الاجمالي، كما يعد من اهم مقومات النمو الاقتصادي والاداة الفعالة في عملية التنمية الاقتصادية لكونه يمثل اهمية كبيرة في الانشطة الاقتصادية المختلفة، فضلا عن كونه من العوامل المحددة للطاقات الانتاجية، حيث لا يوجد انتاج بدون استثمار.

اهمية الدراسة:

تنبع أهمية البحث من أهمية الاستثمار ذاته كونه هو العامل الرئيسي في تكوين رأس المال وفي زيادة الإنتاج وبالتالي المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي في أي بلد، الى جانب كون اقتصاد أقليم كوردستان العراق اقتصاد فتي يمتلك بيئة مناسبة للاستثمار تتمثل بالأمن والاستقرار، فضلا عن توفر الموارد الاقتصادية والبشرية اللازمة لعملية الاستثمار.

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة الى التعرف على الجانب النظري للاستثمار فضلا عن بيان دور الاستثمار في تحفيز اقتصاد إقليم كوردستان العراق خلال مدة الدراسة وتحليل مساهمته في تنشيط كل قطاع من القطاعات الاقتصادية، والعوائق والصعوبات التي تواجه عملية الاستثمار في الإقليم.

مشكلة الدراسة:

لقد مر إقليم كوردستان بظروف صعبة في ظل الحكومات العراقية المتعاقبة، إنعكس

ذلك في تخلف القطاعات الإقتصادية المختلفة، الأمر الذي يلزم حكومة الإقليم بتصحيح مسار الاقتصاد الكوردستاني من خلال مزيد من الإستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية.، من هنا يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي: هل ساهم الاستثمار في الإقليم في تحفيز النشاط الاقتصادي خلال مدة الدراسة.

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن دور الاستثمار في تحفيز اقتصاد الإقليم كان طرديا ولكن في الوقت نفسه ضئيلاً.

* الباحث المسؤل.

أسباب اختيار موضوع البحث:

ترجع أسباب اختيار هذا الموضوع في مجملها الى ما يلي:

اولاً: طبيعة وخصوصية اقتصاد الاقليم الفتي الذي يعتمد بشكل كبير على الايرادات الدولارية النفطية في مكونات الناتج المحلي الاجمالي فضلاً عن الاعتماد الشبة تام لهذه الايرادات في مكونات الموازنة العامة لذلك يلعب الاستثمار دور مهم ومحوري في تنويع مصادر الدخل من خلال مساهمة القطاعات الاقتصادية في مكونات الناتج المحلي الاجمالي لاقليم كوردستان

ثانياً: المساهمة في الاستخدام من خلال امتصاص البطالة عبر تحفيز القطاعات الاقتصادية من خلال الاستثمار الحقيقي في انتاج السلع والخدمات.

منهجية الدراسة:

تماشياُ وطبيعة الدراسة ،و للوقوف على تفاعل المتغيرات المتعلقة بالاستثمار من خلال السياسة المالية بصورة مباشرة، وتحفيز عمل القطاعات الاقتصادية بصورة غير مباشرة ، تم اعتماد المنهج التحليلي الوصفي عن خلفية مساهمة الاستثمار في تحفيز القطاعات الاقتصادية مع تفسير وارجاع هذه الدراسة الى اسبابها وضبط مختلف انعكاساتها وتاثيراتها ، من خلال الاخذ بالمعطيات والارقام الدالة والتي تعتبر محصلة لمجموعة من الانشطة والسياسات والقرارات من خلال الاعتماد على المصادر العلمية والمنشورات والاحصائيات الرسمية والبحوث والرسائل العلمية من اجل التحقق من فرضية الدراسة، وتحقيق هدفها.

محاور الدراسة:

ولاستكمال ذلك تم تقسيم الدراسة الى ما يلي:

اولاً: الإطار النظري :ماهية الاستثمار ومحدداته.

1. مفهوم الاستثمار.
2. أهداف الاستثمار.
3. الضمانات التشريعية للاستثمار.
4. البيئة الاستثمارية ومحددات الاستثمار.

ثانيا: الاستثمار ودوره في النشاط الاقتصادي في اقليم كوردستان– العراق

اولا: ماهية الاستثمار ومحدداته

تمهيد:

يعد الاستثمار حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية كونه المحرك الرئيسي لعجلة النمو وذلك من خلال تعظيم حجم الناتج المحلي الاجمالي، وتوفير موارد إضافية تكمل تلك الموارد المتوفرة محليا بكلا جانبيها: الادخاري والاستثماري. إلى جانب العوامل الأخرى كالموارد الطبيعية والقوى العاملة الماهرة والظروف السياسية والاجتماعية الملائمة، وعادة ما تهدف الحكومات من خلال سياساتها الاقتصادية الى تحقيق مستوى التشغيل الكامل، إذ أن تحقيق هذا المستوى من شانه أن يساهم في الوصول لإنتاج أكبر كمية من السلع والخدمات التي يحتاج اليها افراد المجتمع. فضلا عن ذلك يساهم الاستثمار في نقل التكنولوجيا الحديثة والايدي العاملة والخبرات العالمية وكذلك أساليب الإدارة الحديثة، من هنا تسعى بلدان العالم المختلفة باختلاف أنظمتها السياسية ومدى تطور اقتصاداتها لإنجاز أكبر قدر ممكن من الاستثمارات التي تعتبر المصدر الاولي للتنمية الاقتصادية وخاصة بالنسبة للبلدان النامية.

1.**مفهوم الاستثمار:**

تعد كلمة الاستثمار من الكلمات التي من الصعوبة الاتفاق على تعريف محدد لها. حيث أن نظرة الأفراد إلى عملية الاستثمار وطبيعته تختلف باختلاف الظروف التي يمرون بها والمهن التي يشغلونها، فضلا عن الأغراض التي يهدفون تحقيقها تختلف من وراء استثماراتهم، وغيرها من العوامل التي تجعل من الصعب وضع تعريف واحد محدد لكلمة الاستثمار بحيث يتفق عليه الجميع (أمين، 2016، 7).

ويعرف الاستثمار من وجهات نظر مختلفة منها:

ان الاستثمار هو التعامل بالأموال بهدف الحصول على الأرباح، وذلك من خلال الاستغناء عنها في لحظة زمنية معىنة ولفترة زمنىة معىنة بغرض الحصول على تدفقات مالية مستقبلاً تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة مقابل تحمل عنصر المخاطرة" (مطر، 2006، 20). والاستثمار هو توظيف الاموال المتاحة في اصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية اكثر في المستقبل (بابقي واخرون، 1988، 25–45). وبهذا يعد الاستثمار وسىلة لتشغيل المدخرات وزيادة الدخل، اي أنه ذلك الجزء المستقطع من الدخل والمستخدم في العملية الإنتاجية بهدف تكوىن رأس المال مما ىشكل قيمة اضافية فعلية لرأس المال الأصلي، ومن هذا يظهر بان الاستثمار يرتكز على مفهومين اساسيين هما العائد والمخاطرة ، وهما يرتبطان بعلاقة طردية كون ان زيادة المخاطر من شأنه أن تزىد العائد والعكس صحيح كلما قلت المخاطر قل العائد (صيام، 2003، 1).

2 – **أهداف الاستثمار:**

ان الهدف من الاستثمار هو الحفاظ على الأصول (المادية والمالية) بغية تحقيق أفضل المردودات النقدية مقابل أقل الخسائر، بحيث تكون هذه العوائد مستقرة و ذات قيمة حقيقية ، كون أن ذلك يساهم في استمرار السيولة النقدية التي من شأنها المساعدة في تغطية نفقات الاستثمار الجارية وكذلك إيفاء الالتزامات المستحقة، وهذا يعني أن أي خلل في استمرار هذه التدفقات من شانه ان يحدث نتائج عكسية للاستثمار متمثلة في تعطيل الطاقة الإنتاجية، وعدم الإيفاء بالالتزامات المستحقة، وتتراكم الديون وخدماتها، ويتفاقم العجز في الميزانية الاستثمارية ومن ثم هدر في الأصول الرأسمالية (جندي وبوادقجي، 2010، 614) .

3.الضمانات التشريعية للاستثمار

لقد تزايد الاهتمام بشكل كبير بالاستثمارات الأجنبية من طرف الدول النامية، منذ أوائل الثمانينات من القرن المنصرم، والسبب في ذلك يعود الى تراجع القروض المقدمة إليها من جهة، وتصاعد أزمة المديونية الخارجية من جهة اخرى، حيث اتجهت معظم الدول إلى فتح المجال أمام هذه الاستثمارات كبديل عن القروض الأجنبية التي أثبتت عدم فاعليتها نظرا للنتائج السلبية المترتبة عنها، وبالنظر لما تحققه الاستثمارات الأجنبية من فوائد للدول النامية التي أصبحت في حاجة ملحة لهذه الاموال وخاصة في مجال التشغيل والإنتاج ونقل التكنولوجيا إلى غير ذلك من الفوائد المباشرة وغير المباشرة ، باعتبارها أحد الآليات الأساسية لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي في ظل التوجه نحو اليات السوق الذي اتجهت نحوه هذه الدول (نذير واوسرير، 2005، 95).

من المعروف أن اتجاه الاستثمار إلى بلد معين يتوقف على مجموع التسهيلات والحوافز المقدمة من طرف البلدان المضيفة لجذبها من جهة، وكذلك يتوقف على تقليل وإزالة الحواجز والعوائق التي تقف في وجهها من جهة ثانية، فان كانت هناك حوافز تشجع على الاستثمار فانه بالمقابل يوجد عوائق تقف في وجهه ينبغي التقليل منها أو إزالتها إن أمكن، وهي تختلف من دولة لآخرى وفقا للإجراءات والسياسات الإستثمارية المتبعة (سارة، 2010، 12–13).

بشكل عام يقصد بالحوافز والضمانات مجموع الإغراءات والتسهيلات، وبصفة أشمل الآليات التي تضعها الدولة المضيفة لجذب المستثمرين للإستثمار فيها. ويعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ~~المعروفة~~ بـ(UNCTAD) بأنها كل ميزة إقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية، تقدمها الدولة المضيفة للإستثمارات الأجنبية الوافدة إليها، أو لبعض الإستثمارات (وليد، بدون تاريخ، 9). وهذا يعني ان الضمانات والمزايا المقدمة للمستثمر المتمثلة بالوسائل الكفيلة التي تحفظ حقوقه ومشروعه الاستثماري من أي خطر يهدده أو يحدق به وتنوعت الضمانات والمزايا الاستثمارية بين داخلية كفلها القانون ودولية كفلتها المعاهدات الدولية (مصطفى، 2010، 664).

هنالك العديد من العوامل التي تحدد حجم الاستثمارات بجميع أشكالها سواءً كانت استثمارات محلية أم استثمارات أجنبية ومن هذه المحددات، المحددات الاقتصادية المتمثلة بالنظام الاقتصادي في البلد والبنى التحتية الموجودة، وحجم السوق، إضافة الى المحددات السياسية المتمثلة بالاستقرار السياسي والنظام السياسي المتبع من قبل الدولة، فضلا عن المحدد الاخر والذي يكمن في القوانين والتشريعات من حيث الضمانات والحوافز الاستثمارية، حيث يهتم المستثمر عند دراسته للبيئة والمناخ الاستثماري بالتعرف على القوانين والتشريعات المنظمة لعمليات الاستثمار (حسن، بدون تاريخ، 34). ان وجود بيئة قانونية مناسبة للنشاط الاقتصادي من حيث الضمانات والحوافز الإستثمارية بشكل عام، والاستثمار بشكل خاص، هي التي ترسي التشريعات والقوانين بحيث تتناسب مع تحقيق اهداف التنمية، وذلك من خلال التعامل مع كافة القوانين وفق رؤية ومنظار شامل، وحتى تكون البيئة القانونية جاذبة للاستثمار لا بد ان تتسم بالتطور والمرونة والشفافية ووضوح الرؤيا (عبد الواحد وجاسم، 2007، 144–145). فالمستثمرون يفضلون الاستثمار في البلدان ذات البيئة القانونية الملائمة من اجل ضمان الارباح المتأتية من استثماراتهم، فكلما تضمن قانون الاستثمار والتشريعات مجموعة من الحوافز والمزايا المناسبة من اعفاءات ضريبية وكمركية وتسهيلات مختلفة، كلما ادى ذلك الى جذب الاستثمار (العلي، 19،2005).

إن أي تغيير غير متوقع في القانون من جانب المستثمر قد يؤدي إلى حدوث مشاكل ومعوقات لما قد يطرأ على تقديرات وخطط المستثمر من تعديلات في ظل ظروف يسودها عدم الوضوح والاستقرار (كاظم، 2012، 191–192).

وكلما كان قانون الاستثمار والتشريعات المكملة تحتوي على الضمانات الكافية للاستثمار، متمثلة في عدم المصادرة او التأميم لأموال المشروعات، وحرية تحويل الأرباح للخارج وخروج ودخول رأس المال المستثمر، اضافة الى تضمنها مجموعة من الحوافز والمزايا المناسبة من إعفاءات ضريبية وجمركية وغيرها، كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح (بعداش، 2008، 66).

4.البيئة الاستثمارية ومحددات الاستثمار:

تعرف البيئة الإستثمارية بأنها مجموعة من العوامل التي تشكل البيئة العامة الإقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والقانونية وغيرها، والتي تؤثر بطريقة مباشرة او غير مباشرة في اداء الاستثمار وربحيته، كالسياسة الإقتصادية والاوضاع الاجتماعية والسياسية واستقرارهما، والاطار القانوني والاداري والمؤسساتي الذي يحكم الاستثمارات الأجنبية (عبدالرضا، 2012، 20). وتعرف بانها "مجموعة من القوانين والسياسات والاجراءات والهيئات التي تعزز ثقة المستثمر واقناعه بتوجيه استثماراته الى بلد دون اخر" (حمزة، 2012، 27). كما يقصد بها البيئة التي تتوافر فيها جميع مستلزمات الاستثمار والتي على أساسها يتم اتخاذ القرار الاستثماري من قبل المستثمر، استنادا الى الدراسات المالية والاقتصادية التي تجري من قبل المتخصصين لهذه الفرص. وتتأثر البيئة الاستثمارية لبلد ما بما يحيط بها من الدول الاقليمية بما فيها من مقومات مشجعة للاستثمار او عوامل مؤثرة بشكل سلبي على عملية الاستثمار. وبهذا يمكن القول إن مفهوم البيئة الاستثمارية يرتبط بالمناخ الاستثماري والذي يقصد به مجموعة من الأطر المؤسسية والنظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المؤثرة في القرارات الاستثمارية

والتي يكون تأثيرها ايجابيا أو سلبيا في المشروع الاستثماري، حيث يحتاج الاستثمار إلى بيئة تتوفر فيها مقومات نجاح المستثمر في حسن الاختيار للفرص الاستثمارية المتاحة (محمد،2008، 27).

من المعروف ان المناخ الاستثماري يؤدي دوراً رئيسيا في تحديد حجم الاستثمارات ومن ثم حجم المشروعات الإستثمارية التي ستجد طريقها الى الواقع، ولا بد من التركيز على حقيقة مفادها ان المناخ الاستثماري الذي يؤثر سلبا في حجم الاستثمارات يعني ان عوامل الطرد هي الغالبة في البيئة الإستثمارية في البلد، كما ان المناخ الاستثماري الذي يؤثر ايجابيا في حجم الاستثمارات يعني ان عوامل الجذب هي الغالبة في البيئة الإستثمارية في ذلك البلد (موسى وسلام، 2009، 23).

والمناخ الجاذب للاستثمار يتضمن عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية، منها استقرار السياسة الاقتصادية الكلية بمؤشراتها المتنوعة، كما يتضمن تحسين الإطار المؤسسي واصدار قوانين محفزة للاستثمار والتجارة، مثل حماية الملكية الفردية، تشجيع المنافسة، قوانين لضمان وفض المنازعات، الترويج، إعداد الفرص والخرائط الاستثمارية، عقد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، وكل ذلك يدعم الاستثمار (حمزة، 2012، 27). ويتضح من القدرة التنافسية لاي بلد في جذب الاستثمار الى انها تعتمد على المقومات المطلوبة والتي تشكل في مجموعها قوة جاذبة للاستثمار وبموجبها تصنف بلدان العالم المختلفة وفقا لمعايير محددة يتم على اساسها ترتيب قدرة كل بلد في المنافسة رقميا مقارنة بغيرها من البلدان (الجبوري، 2016، 145–146).

مما سبق يمكن القول بأن من أبرز مقومات جذب الاستثمار هو تحقيق استقرار سياسي واقتصادي وأمني وتشريعات مالية وقانونية مشجعة تسهل عملية الاستثمار من جهة، وسياسات ضريبية مشجعة تتضمن إعفاءات ضريبية لمدة معينة يتم إخضاع الدخول المتأتية من الاستثمار بعدها إلى الضريبة من جهة اخرى. فضلا عن توافر فرص استثمارية مناسبة في ظل اقتصاد يتسم بالرخاء والنمو الاقتصادي ووجود ادخارات ووعي ادخاري واستثماري، إضافة إلى وجود جهاز إداري كفوء لإدارة وتنظيم الاستثمارات وجذبها.

5. متطلبات جذب الاستثمار

رغم ان توفر الفوائض النقدية من العوامل الرئيسية لجذب الاستثمارات ولكنها لوحدها ليست كافية لجذب بل يجب ان ترافقها مجموعة من العوامل التي تخلق الحافز لتلك المدخرات وتحويلها الى استثمارات، ومن خلال المحددات ادناه يمكن جذب الاستثمارات الى داخل البلد: (محمد، 2003، 35)

أ– المحددات الإقتصادية:

ترتبط المحددات الاقتصادية بنمط النظام الاقتصادي الموجود في البلد، وقد دلت الدراسات المتعلقة بهذا المجال ان الاستثمار ينجذب نحو السياسات التي تقود الى التنمية والاستقرار من خلال توفير اطار قانوني مستقر في اطار علاقات الشفافية، وبهذا لابد على اي بلد أن يوجه سياساته الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار نحو معالجة القصور في العوامل الجاذبة للاستثمار من جهة، ومعرفة التعارض الذي يحدث بين مصلحة الدولة ومصلحة المستثمر الأجنبي (محي الدين، 2011، 70).

واهم المحددات الإقتصادية التي تلعب دورا هاما في خلق البيئة الإستثمارية تتمثل في حجم السوق، فكبر حجم السوق الحالي او المتوقع يؤدي الى زيادة تدفق هذه الاستثمارات، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. فضلا عن توفر الايدي العاملة الرخيصة يعد دافعا للاستثمار الاجنبي المباشر، لكون انخفاض التكاليف الإنتاجية يؤدي الى دعم القدرة التنافسية للشركات الأجنبية وخصوصا تكاليف عنصر العمل، ومن اهم الاسباب التي تسعى من خلالها تلك الشركات الى تأسيس مصانعها في الدول النامية للانتفاع من انخفاض الاجر، حيث ان الدول التي تتسم باجور منخفضة نسبيا تستطيع أكثر من غيرها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر (مردوي،2004، 116). اضافة الى ما يعرف بالخصخصة، حيث يعد عدم وجود معلومات واضحة عن الخصخصة والقوانين التي تشجع على ذلك تجعل المستثمر يحجم الدخول في هذا النشاط، على اساس ان الخصخصة يمكن ان يكون لها تأثير ايجابي طويل الاجل على توفير واجتذاب راس المال الانتاجي من الخارج، الا ان الامر يعتمد في الاساس على اسلوب ادارة برامج الخصخصة، وبشكل عام هناك ثلاث برامج للخصخصة تكون جاذبة للاستثمار تتمثل في الالتزام السياسي، التوجه التجاري، والشفافية (جسر التنمية، 2004، 17).

وهناك عامل اخر لا يقل اهمية عن سابقاتها تتمثل في البنى التحتية، حيث تكتسب البنية التحتية المتطورة والحديثة اهمية كبيرة بالنسبة لكل بلد، كونها تؤثر بشكل كبير في القرار الاستثماري لاي مستثمر سواء كان أجنبي او محلي، وتشتمل على مكونات رئيسية يستلزم وجودها لمزاولة اي نشاط مهما كان نوعه (الجبوري، 2008، 44–46).

تؤثر البنى التحتية تأثيرا كبيرا على قرار الاستثمار لدى الكثير من المستثمرين ، ويمثل بإمدادات الكهرباء المتميزة بالكفاءة وشبكات النقل المصممة تصميما جيدا او الطرق، الموانئ، المطارات، والسكك الحديدية ، وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخطوط أنابيب النفط والغاز، ان توفر متطلبات البنى التحتية لازمة للاستثمار ولاسيما في المناطق الصناعية، حيث ان توفرها ووضعها تحت تصرف المستثمر الاجنبي وباسعار مناسبة تحفز الرغبة لدى المستثمرين للاقبال نحو الاستثمار في البلد، و تلعب الدولة دورا هاما في توفير او

تحسين نوعية هذه الخدمات او زيادة اتساقها مع المعايير والمواصفات الدولية (ال شيب، 2009، 31). وكذلك يندرج ضمن البنى التحتية توفر الكفاءات والعناصر الفنية وتوفر اسواق متالية متطورة، وان تكون اسعار عناصر الانتاج وقيمة الاراضي منخفضة بحيث تشجع المستثمرين على زيادة الاستثمارات(الجبوري، 2008، 44–46).

ب– المحددات السياسية:

يعد عامل الاستقرار السياسي مهما كونه يؤدي دورا اساسيا في جذب الاستثمارات في حالة توافره وله أكبر الاثر ايضا في طردها في حالة غيابه (الزغبي، 2009، 69). حيث أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله او خبرته الى بلد ما، الا اذا اطمئن الى استقرار الاوضاع السياسية فيها، فرأس المال الاجنبي يبحث بطبيعته عن الامان و الاستقرار، ولا يمكنه ان يقوم بالاستثمار في ظل اجواء تسودها الازمات المختلفة، باعتبار أن الاستقرار السياسي هو حالة من الهدوء وعدم التذبذب في القرارات السياسية وكذلك مدى استقرار النظام السياسي للبلد وقوة المعارضة الوطنية وطبيعتها ان وجدت (أبو قحف، 1998، 259–260) وبخلاف ذلك مهما تكون الحوافز والمغريات الاستثمارية عالية فان ذلك لن يدفع بالمستثمرين القدوم إلى بلد يعاني من عدم الأمان، وذلك بسبب ارتباط ثقة المستثمرين بعلاقة دالية مع استقرار الحكومة، لذلك تظهر أهمية المناخ السياسي في التأثير على القرار الاستثماري لاسيما حالة الأمن والاستقرار السياسي، وطبيعة العلاقات بين الأحزاب السياسية وحالة الديمقراطية السائدة في البلد المضيف (الفتلاوي والدلفي، 2012، 4). فضلا عن الاستقرار في الظروف الإقليمية والعالمية ذات التأثير على مجمل الاحداث في البلد المضيف وان أي بلد لن يتمكن على الاطلاق من الفوز بثقة المستثمرين الاجانب الا إذا اتسم نظامه السياسي بالاستقرار حاضرا ومستقبلا (أبو قحف، 1998، 259–260).

ثانيا: الاستثمار ودوره في النشاط الاقتصادي في اقليم كوردستان– العراق

1. الخصائص والسمات العامة لاقتصاد اقليم كوردستان العراق:

يتمتع اقليم كوردستان العراق بمزايا عديدة من الناحية الاقتصادية والسياسية والامنية، فضلا عن تمتع الاقليم بموارد اقتصادية كثيرة مثل المياه والنفط والغاز الطبيعي، الى جانب وجود طاقات بشرية من شأنها ان تساهم بشكل فعال في النشاطات الاقتصادية وخاصة النشاط الصناعي. وقد حاولت حكومة إقليم كوردستان العراق زيادة الاستثمارات من خلال قيامها بإصدار قانون الاستثمار رقم (4) سنة 2006، وانشاء مدن صناعية في محافظات الاقليم الثلاثة لتحفيز النشاط الاقتصادي، مما ترتب على ذلك زيادة عدد المشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات الاقتصادية في الاقليم.

يتصف اقتصاد اقليم كوردستان باعتباره جزءا من الاقتصاد العراقي بعدد من السمات يمكن عرضها بالشكل التالي:

أ– الخلل النسبي في تركيبة القطاعات الاقتصادية التي تدل عليها نسب مساهمات هذه القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي، حيث لا زالت نسبة القطاع الزراعي منه تشكل 10٪ والقطاع السياحي حوالي 5٪، والقطاع الصناعي حوالي 7٪ ثم التجاري بنسبة 5٪ تقريبا (حكومة أقليم كوردستان، 2011، 27)، وبالتالي يعد القطاع الزراعي ثاني أكبر قطاع بعد القطاع النفطي مع ارتفاع نسبة المشتغلين فيه مقارنة ببقية القطاعات الأخرى المكونة للناتج المحلي الإجمالي (البرزنجي، 2008، 15). وقد يعود السبب في ذلك الى بدائية هذا القطاع وعدم استخدام المكننة الحديثة فيه كما هو الحال في باقي مناطق العراق.

ب– يمتاز اقليم كردستان بأنه اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأساس على بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على قطاع النفط، حيث يشكل النفط العنصر الرئيس في ايرادات الإقليم اللازمة لتغطية الانفاق العام. وعلى الرغم من إجراء سلسلة من المفاوضات، إلا أنه لم يتم تسوية الخلاف مع الحكومة المركزية بشأن نصيب الإقليم من إيرادات النفط والتحويلات من الموازنة العامة. حيث تشكل إيرادات الصادرات النفطية التي تتلقاها الحكومة الكردستانية من الحكومة الاتحادية كتحويلات من الميزانية حوالي 85٪ من إيرادات المالية العامة لحكومة إقليم كردستان. ومع ذلك، فإن النصيب المقدر لقطاع النفط لا يتجاوز 1٪ فقط من العمالة والتوظيف في إقليم كردستان (قانون الموازنة العامة الاتحادية، 2019).

ج– يتركز سكان الاقليم في الجزء الشمالي والشمالي الشرقي من العراق ضمن محافظات اربيل والسليمانية ودهوك فضلا عن نسبة كبيرة من سكان محافظتي كركوك ونينوى، وتشير بيانات احصاء عام 1987 ان عددهم يبلغ 3.467899 مليون نسمة اي بنسبة 21%من اجمالي سكان العراق. ولا يشكل الحجم السكاني بحد ذاته عقبة جيبولتيكية بالنسبة للإقليم، باعتبار ان الحجم السكاني الحالي (حسب اخر احصائية صادرة من قبل الحكومة الاتحادية) بلغ (5,594,065) نسمة، بل هو اعلى من الحجم السكاني للعديد من الدول العربية، فمملكة البحرين على سبيل المثال يبلغ عدد سكانها 1243000نسمة وسلطنة عمان 2250000 نسمة، ولبنان228000 نسمة كما ان الحجم السكاني للإقليم يفوق بعض الدول الاوربية والافريقية. وهناك نوع من التكافؤ في توزيع السكان بين محافظات الاقليم، فقد تبوأت محافظة السليمانية المرتبة الاولى بحجم سكاني بلغ (2278380) نسمة أي بنسبة 40.72٪ من اجمالي سكان الاقليم، وجاءت محافظة اربيل بالمرتبة الثانية بحجم سكاني بلغ (1954268) نسمة وبنسبة 34.93٪ من اجمالي سكان الاقليم، وعموما فان المحافظتين مثلتا

حوالي ثلاثة ارباع سكان الاقليم. اما المرتبة الاخيرة فقد جاءت من نصيب محافظة دهوك بحجم سكاني بلغ (1361417) نسمة وبنسبة 24.35٪ من اجمالي سكان الإقليم (الزبادي ومحمد، 2017، 185–187).

د– انكشاف إقتصاد الاقليم بشكل كبير تجاه العالم الخارجي كنتيجة طبيعية لتدني مساهمة القطاعات السلعية في توليد الناتج المحلي الاجمالي البالغة 11% فقط، في حين بلغت نسبة الانشطة التوزيعية 65٪ والانشطة الخدمية 24% حسب معطيات سنة 2008، وهذه النسب تفسر الحاجة الى زيادة الاستيرادات من العالم الخارجي لتغطية الطلب المحلي المتزايد، وهذا ناجم عن تزايد حجم النفقات العامة الجارية (النفقات التشغيلية) في الموازنة العامة والتي تترجم حتماً على شكل طلب متزايد في السوق المحلية (حكومة أقليم كوردستان، 2011، 27).

هـ – ان النظام الاقتصادي الحر المتبع في الاقليم وإصداره لقانون رقم 4 لسنة 2006 يهدف الى تشجيع الاستثمار في الإقليم وكدافع لتفعيل رأس المال المحلي والأجنبي للاستثمار في الاقليم واستغلال الفرص المتوفرة وغير المستغلة فيه (غرفة تجارة وصناعة أربيل، 2007، 24).

2. **مقومات ومعوقات الاستثمار في الإقليم:**

أ: مقومات الاستثمار في الإقليم:

من الضروري التعرف على العناصر الجاذبة ~~للبيئة~~ الاستثمارفي اقليم كوردستان–العراق وبالتالي تعزيز هذه العناصر لزيادة حجم الاستثمارات، وفي هذا السياق يمكن عرض أهم مقومات الاستثمار فيه بالنقاط التالية: (البرزنجي وخوشناو، 2017، 220–221)

- الموارد الطبيعية: حيث يتوفر في الاقليم موارد اقتصادية غير مستثمرة كالنفط والموارد المائية والرخام وبالكثير من المعادن الثمينة والاحجار الكريمة واحجار الزينة، وكذلك المواد الاولية التي تشكل قاعدة التطور الصناعي والاقتصادي في اي بلد. لذا فان تنوع الموارد الطبيعية في بلد ما يعكس القوة والامكانات السياسية والاقتصادية التي يمتلكها ذلك البلد في حال تم استغلاله بشكل أمثل في ظل حكمة الادارة السياسية للبلد.
- الموقع الجغرافي الذي يمتاز به الاقليم ووقوعه في ملتقى الدول الاربعة (اذ يقع اقليم كوردستان في الجزء الشمالي من العراق وهو يتوسط ثلاثة دول هي تركيا من الشمال وإيران من الشرق وسوريا من الغرب).
- الاستقرار السياسي الذي يمتاز به الاقليم مقارنة ببقية مناطق العراق وحتى بعض دول المنطقة، وتوافر العديد من القنصليات والممثليات الدولية على اراضيه، فضلا عن توافر العديد من الجامعات العالمية والعلامات التجارية للشركات الدولية المعروفة.
- الإطار التشريعي والتنظيمي للقوانين ولاسيما تشريع قانون الاستثمار رقم (4) لسنة 2006.
- تمتع الاقليم بمناخ مداري معتدل، حيث يتراوح درجة الحرارة الملائمة. فضلا عن توافر الغطاء النباتي سواء بشكل طبيعي او بتدخل الانسان، ويتمثل الغطاء النباتي فيها بمنطقة الغابات والحشائش التي تقع في اقصى الشمال والشمال الشرقي مثل اشجار البلوط وغابات الصنوبر وغيرها.
- يتميز الاقليم بوفرة الايدي العاملة وملائمة الاجور، حيث تتوزع الفئات العمرية بالشكل التالي: (الفئة العمرية الاقل من 15 سنة بنسبة 36.9٪ والفئة العمرية ما بين سن 15 و65 سنة بنسبة 59.2٪ في حين الفئة العمرية ما فوق ال 65 سنة فتشكل ما نسبته 3.89٪) (خطة التنمية للإقليم، 2014، 42). وهذا يعني توفر القوى البشرية اللازمة للعمل في الانشطة الاقتصادية بالإضافة الى توافر الكفاءات والمهارات المهنية والفنية.
- تمتع الاقليم بمقومات الجذب الاثرية والتراثية والحضارية، فضلا عن مقومات الجذب الدينية. ويمكن الاستفادة من هذه المقومات لتنشيط الحركة السياحية والاقتصادية في الإقليم (زكري وحسن، 2014، 12–14).
- وجود العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة في الإقليم والتي يتم الإعلان عنها من قبل هيئة الاستثمار في الإقليم من أجل تحفيز وتوجيه المستثمرين الى الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المتنوعة.

ب: معوقات الاستثمار في الاقليم

على الرغم من توافر العديد من المقومات المحفزة والجاذبة للاستثمار في الاقليم الا انه يلاحظ وجود عدد من المعوقات التي تحول دون ان يكون تدفق الاستثمارات بمستوى الطموح، لعل أبرز هذه المعوقات تتمثل في النقاط التالية: (المحياوي، 2017، 62) (الراوي واللهيبي، 2018، 77–78)

- تعقيد الاجراءات الحكومية على صعيد الاعمال، الى جانب افتقار الاقليم للشفافية وتفشي البيروقراطية (الروتين) والفساد المالي والاداري.
- قلة المهارات البشرية المتخصصة والمهنية في العديد من التخصصات.
- غياب الاستقرار السياسي في العراق وبالتالي تبعات ذلك على اقتصاد الاقليم، فضلا عن أن الاقليم يقع في قلب منطقة غير مستقرة سياسيا وأمنيا مما يتحفظ الكثير من المستثمرين الاجانب في القدوم الى الاقليم والاستثمار فيه.
- تدني مستوى البنى التحتية بشكل عام وشبكات الماء والمجاري والطاقة بشكل خاص.

- ضعف مستوى الخدمات المالية والمصرفية وعدم توفر سوق مالية متطورة مما يشكل عائقا امام جذب الاستثمارات وخاصة الاجنبية منها. كون أن القطاع المالي في الإقليم يفتقر إلى التطور لعوامل عديدة منها ضعف البنية الأساسية المالية، وضعف الوصول إلى التمويل، وخاصة من جانب الشركات الصغيرة والمتوسطة. وثمة تفضيل قوي لاستخدام النقد في معاملات الأعمال.
- تخلف النظام الضريبي المعمول به في الإقليم.
- ظروف عدم الاستقرار في العلاقات السياسية بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية، ووجود قضايا عالقة تثير المشاكل بين الطرفين، مثل قضية العقود النفطية التي ابرمتها حكومة الاقليم ولم توافق عليها الحكومة الاتحادية وغيرها.
- اعتماد اقتصاد الاقليم بالدرجة الاساس على ايرادات النفط

3. دور الاستثمار في تحفيز اقتصاد الإقليم:

يعد الاستقرار السياسي والامني من اهم محددات تشجيع الاستثمارات سواء كانت محلية، مشتركة، او اجنبية في اي دولة، وان انعدام الامان هو العامل الطارد للاستثمار لاسيما الاجنبية المباشرة، ولا يمكن ان يقوم المستثمر بنقل رأس ماله وخبرته الى بيئة تسودها الازمات السياسية المختلفة كما هو الحال في العراق بعد سنة 2003. فبالرغم من تشريع قوانين وتعليمات جيدة لجذب الاستثمارات الاجنبية منها قانون رقم (13) لسنة 2006 الخاص بالاستثمار الا انها لم تهيئ البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات بسبب الوضع السياسي غير المستقر والازمات السياسية والامنية المتعاقبة خلال العقدين الماضيين في العراق (المشهداني، 2019، 4–12). وباعتبار اقليم كوردستان هو جزء من العراق يتأثر بالأوضاع السائدة في العراق ككل، الا أن ظروف الاقليم قد اختلفت بشكل ملحوظ عما هو عليه في باقي مناطق العراق.

لم يحظ الاستثمار قبل سنة 2003 بفرصة حقيقية لكي يتبوأ دورا حيويا في اقتصاد الاقليم، بل غلب عليه صفة العمل الفردي، والمشاريع الصغيرة، والتوجه نحو تلك المشاريع التي تكون فترة استرداد رأسمالها قصيرة. لكن التغيرات السياسية التي حصلت بعد سنة 2003 فتحت افاقا جديدة لتنمية القطاع الخاص في اقليم كوردستان–العراق، وقام الاقليم بخطوات من شأنها تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية (محمود ويونس، 2020، 196).

ان اقليم كوردستان–العراق يتمتع بمزايا عديدة من الناحية الاقتصادية والسياسية والامنية لجذب الاستثمار بشكل عام، فضلا عن الموارد البشرية والتي يمكن استخدامها في النشاطات الاقتصادية المختلفة.

عليه، نظرا لما يتمتع به الاقليم من فرص استثمارية متنوعة مدعومة بالاستقرار السياسي والأمني النسبي وخاصة بعد سنة 2003، بشكل يعاكس الاوضاع التي كانت تمر بها بقية مناطق العراق، فقد تزايد حجم الاستثمارات في الإقليم ويبين الجدول (1) التطور الحاصل في حجم الاستثمارات وكذلك حجم الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2006–2021)، حيث يلاحظ أن هناك زيادة واضحة في المؤشرات المذكورة. فتشير البيانات الصادرة من هيئة الاستثمار في الاقليم الى أن حجم الاستثمار بلغ 438 مليون دولار سنة 2006 (وهي السنة الذي صدر فيه قانون الاستثمار رقم 4) ، ارتفع بشكل ملحوظ إلى 3,875 مليون دولار وبمعدل نمو بلغ 783.98٪ للسنة 2007، ويرجع ذلك إلى سلسلة الإجراءات المشجعة للاستثمار، لاسيما تطبيق قانون الاستثمار رقم (4) لسنة 2006 الذي أدى إلى تغييرات جوهرية في مفهوم الاستثمار من خلال الإعفاءات الكبيرة من الضريبة على الأرباح و معاملة المستثمر الاجنبي كالمستثمر المحلي وحرية تحويل العوائد وغيرها، اضافة الى الوضع الأمني المستقر في الإقليم ووجود منافذ حدودية متعددة داخل الإقليم، الامر الذي من شأنه إيجاد مصدر تمويل جديد للموازنة بالإضافة إلى النفط، وبالتالي المساهمة في عملية النمو الاقتصادي، ولكن سرعان ما عانت الاستثمارات من الانخفاض سنة 2008 لتبلغ 1,986 مليون دولار، وبمعدل نمو سنوي سالب 48.82٪ قياسا بالسنة 2007، وقد يعود السبب في ذلك الى انخفاض أسعار النفط ووجود تهديدات حقيقية نتيجة الحرب الاهلية في العراق، مما ترتب على ذلك إرباك المشهد الاقتصادي للعراق بشكل عام والاقليم بشكل خاص، الى جانب تداعيات الأزمة المالية العالمية 2007–2008.

إن تلاشي تأثير الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي وزيادة حركة الاستثمار العالمي والمحلي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي لإقليم كوردستان –العراق سنة 2009 ساهمت في زيادة الإستثمارات لتصل الى 3,843 مليون دولار، ثم بدأت بالانخفاض بعد ذلك لتصل الى 3,524 مليون دولار سنة 2011 بنسبة انخفاض قدرها 22.21٪، وقد يرجع السبب الى طبيعة المشاكل الاقتصادية العالقة بين حكومتي الاقليم والحكومة المركزية، وبالأخص في مجال تصدير النفط، الى جانب تعمق الاختلالات الهيكلية في اقتصاد الاقليم الناتجة عن سوء توزيع الاستثمارات بين القطاعات المختلفة. ويستمر هذا الانخفاض طيلة سنوات (2014 و2015 و2016 و2017) نتيجة لظروف الحرب ضد تنظيم داعش وتدهور اسعار النفط فضلا عن قطع حصة الاقليم من الموازنة العامة الفيدرالية (باستثناء عدد من التحويلات المالية ولأشهر معدودة وتحويل جزء من النفقات الحاكمة المتمثلة بالدواء والحصة التموينية). وقد سجلت هذه الاستثمارات 3,143 مليون دولار عام 2018، ولكن سرعان ما انخفضت بعد ذلك محققة معدلات نمو سلبية بلغت 26.90٪ سنة 2020 بسبب ظروف جائحة كورونا التي اجتاحت العالم بأسره وتدهور أسعار النفط.

وبالنسبة لمؤشر الناتج المحلي الاجمالي، والذي يعرف بأنه مجموعة من السلع التي يتم انتاجها داخل البلد من قبل عناصر الانتاج

المستخدمة في مختلف الانشطة الاقتصادية. ويعد هذا المؤشر فضلا عن مؤشرات اخرى معيارا يعتمد عليه في رسم السياسات الاقتصادية واجراء المقارنات الدولية والمحلية، اضافة الى أن نمو وتطور هذا المؤشر كاتجاه عام يعبر عن الكفاءة الاقتصادية وتطور المستوى المعيشي ومن ثم كمقياس للرفاهية (الداهري، 2000، 123). ويلاحظ من الجدول المذكور أن نمو مؤشر الناتج المحلي الاجمالي لم يرتبط بنمو الاستثمار ارتباطاً وثيقاً، فقد تزايد من 7536.32 مليون دولار سنة 2006 ليصل الى 9871.12 مليون دولار بمعدل نمو بلغ 31.0٪ سنة 2007، ليرتفع بطبيعة الحال سنة 2009 ليبلغ 10498.03 مليون دولار وبمعدل نمو موجب بلغ 15.2٪. وليصل الى 7665.91 مليون دولار سنة 2018 بمعدل نمو سالب بلغ 14.7٪. إن السبب في تذبذب معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الإقليم تعود الى أسباب سياسية أكثر منها اقتصادية، إضافة الى تذبذبات أسعار النفط العالمية خلال مدة الدراسة، وهذا العامل من اهم العوامل المؤثرة في معدلات النمو الاقتصادي في البلدان الريعية، وهذا يفسر مرة أخرى صعوبة تحديد العلاقة وتأرجحها بين نمو الناتج المحلي الاجمالي وحجم الاستثمارات في الاقليم.

جدول (1) حجم الاستثمارات والناتج المحلي الاجمالي في اقليم كوردستان العراق للفترة (2006–2021)

السنة	حجم الاستثمارات (مليون $)	معدل النمو السنوي ٪	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليون$)	معدل النمو السنوي ٪
2006	438.308	-	7536.32	–
2007	3,875	783.98	9871.12	31.0
2008	1,986	-48.82	12373.93	25.4
2009	3,843	93.41	10498.03	-15.2
2010	4,320	17.84	13022.94	24.1
2011	3,524	-22.21	20512.82	57.5
2012	6,244	79.47	23589.74	15.0
2013	10,240	62.22	18449.05	-21.8
2014	3,621	-67.39	6016.62	-67.4
2015	3,184	-4.61	4551.25	-24.4
2016	2,834	-10.97	4484.07	-1.5
2017	770	-74.26	6682.84	49.0
2018	3,143	329.48	7665.91	14.7
2019	2,734	-12.03	–	–
2020	2,015	-26.90	–	–
2021	5,098	-83.32	–	–
المجموع	57,869		158423.02	

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- حكومة اقليم كوردستان العراق، هيئة الاستثمار، قسم الدراسات والمعلومات، مديرية المعلومات، قائمة المشاريع المجازة من 01.08.2006 الى 31.06.2021
- بهرم محمود صالح، "الاستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية: حالة دراسية في اقليم كوردستان للمدة 2003–2018"، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة زاخو، دهوك، ص157.

أما بالنسبة لمدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للسنتين 2007 و 2011 فيوضحه الجدول (2) ادناه، لعدم توفر بيانات عن السنوات الاخرى، و يلاحظ ارتفاع القيم المطلقة لمساهمات تلك القطاعات سنة بعد أخرى، وقد يعود السبب في ذلك إلى سياسات إصلاح الاقتصاد الكلي في الإقليم، ووجود بيئة مستقرة نسبيا سياسيا واقتصاديا، اضافة الى ارتفاع أسعار النفط في بعض الفترات، تماشيا مع طبيعة السوق الدولية لهذه المادة الخام، مما انعكس بشكل ايجابي على زيادة الموازنات العامة لحكومية الأقليم والعراق ككل. كما يلاحظ اختلاف تلك القيم والنسب المئوية في مساهماتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والتي يمكن تسبيبها إلى طبيعة كل قطاع ومدى التخلف أو الاختلال الذي يعاني منه ذلك القطاع فضلا عن حجم الاستثمارات الموظفة في كل قطاع. حيث تظهر النسب في الجدول (2) انه في سنة 2007 كانت اعلى نسبة لقطاع خدمات التنمية الاجتماعية ثم قطاع المال والتأمين وخدمات العقارات ثم قطاع الادارة العامة وقطاع النقل والمواصلات والخزن بنسب 17.9٪ و16.6٪ و16.2٪ و9٪ على التوالي.

وفي سنة 2011 كانت اعلى نسبة مساهمة تعود الى قطاع الادارة العامة بنسبة 14.91٪، يليها قطاع النقل والاتصالات بنسبة 12.91٪، ثم المال والتامين بنسبة 11.93٪، ثم التشييد والبناء يليها الزراعة والغابات واخيرا الصناعة التحويلية بنسب 8.39٪ و7.39٪ و4.08٪ على التوالي.

وعند تصنيف الانشطة الاقتصادية الى انشطة سلعية وتوزيعية وخدمية يلاحظ أن مساهمة الانشطة السلعية في توليد الناتج المحلي الاجمالي بلغت 23.69٪ فقط، في حين بلغت نسبة الانشطة التوزيعية والانشطة الخدمية بنسب 33.79٪ و42.24٪ على التوالي وفقا لمعطيات سنة 2011، وهذه النسب تفسر الحاجة الى زيادة الاستيرادات من العالم الخارجي لتغطية الطلب المحلي المتزايد على أثر تزايد حجم النفقات التشغيلية في الموازنة العامة (حكومة إقليم كوردستان، 2014، 10–11).

جدول (2) الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية للسنتين 2007 و2011/ مليار دولار*

السنة	2007	نسبة المساهمة٪	2011	نسبة المساهمة٪
الزراعة والغابات والصيد	0.520	3.93	1.510	7.39
التعدين والمقالع	0.064	0.48	0.106	0.51
الانواع الاخرى من التعدين	0.064	0.48	0.127	0.61
الصناعة التحويلية	0.370	2.8	0.840	4.08
الكهرباء والماء	0.087	0.66	0.579	2.81
البناء والتشييد	0.906	6.85	1.728	8.39
النقل والاتصالات والخزن	1.193	9	2.659	12.91
تجارة الجملة والمفرد والفنادق	1.134	8.6	1.578	7.66
المال والتامين وخدمات العقارات	2.066	16.6	1.600	11.93
البنك والتأمين	0.250	1.9	0.302	1.47
ملكية دور السكن	1.818	13.7	2.602	12.64
خدمات التنمية الاجتماعية	2.366	17.9	2.581	12.54
الادارة العامة	2.145	16.2	3.070	14.91
الخدمات الشخصية	0.222	1.7	0.443	2.15
الناتج المحلي الاجمالي	13.205	100	19.726	100

المصدر: حكومة اقليم كوردستان، وزارة التخطيط، خطة التنمية لاستراتيجية لإقليم كوردستان للسنوات (2015–2019)، اربيل، 2014، ص 10.

* تم تحويل المبالغ من الدينار الى الدولار باعتماد سعر صرف الدينار = 1166 دينار/دولار لكل المدة وفقا لافتراضات البنك المركزي العراقي

مما سبق يتضح أن مساهمة الاستثمار في تحفيز النشاط الاقتصادي في إقليم كوردستان العراق هي مساهمة ضئيلة نسبياً وقد يعود السبب الى الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية التي يمر بها العراق بشكل عام وإقليم كوردستان العراق بشكل خاص.

الاستنتاجات والتوصيات

توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات والتي يمكن ان نوجزها في ما يلي:

الاستنتاجات:

1- ارتفاع حجم الاستثمار في الإقليم بعد صدور قانون الاستثمار رقم (4) لعام 2006، اذ كان حجم الاستثمار 438 مليون دولار سنة 2006، ليرتفع بعد ذلك بشكل كبير ويبلغ أكثر من 3.8 مليار دولار أي بمعدل نمو بلغ حوالي 783.98٪ للسنة 2007.

2- تطبيق قانون الاستثمار رقم (4) لسنة 2006 ~~الذي~~ أدى إلى تغييرات جوهرية في مفهوم الاستثمار من خلال الإعفاءات الكبيرة من الضريبة على الأرباح ومعاملة المستثمر الاجنبي كالمستثمر المحلي وحرية تحويل العوائد وغيرها.

3- بالرغم من وجود العديد من الأمور الإيجابية في قانون رقم (4) لسنة 2006، الا أنه ظهر قصور في تطبيقه، وتوجهت اغلب الأنشطة الاستثمارية الى الانشطة الخدمية والتوزيعية، اذ بلغت نسبة الانشطة التوزيعية والانشطة الخدمية بنسب 33.79٪ و42.24٪ على التوالي وفقا لمعطيات سنة 2011، بينما كانت نسبة مساهمة الانشطة السلعية في توليد الناتج المحلي الإجمالي حوالي23.69٪ فقط. بكلام آخر الأنشطة الاقتصادية التي تم الاستثمار فيها معظمها كانت استثمارات عقيمة وغير منتجة ولم تساهم مساهمة حقيقية في النشاط الاقتصادي.

4- صعوبة تحديد العلاقة وتأرجحها بين نمو الناتج المحلي الاجمالي وحجم الاستثمارات في الاقليم.

المقترحات

1- أقليم كوردستان العراق ~~يمتلك~~ العديد من الموارد الاقتصادية مثل التربة والمناخ والطبيعة والعديد من الميزات الأخرى، ولكن لم يتم الاستفادة منها بالشكل المطلوب، لذا من الضروري إعادة النظر في قانون الاستثمار رقم (4)، وتعديله بحيث يوجه عملية الاستثمار الى استغلال هذه الهبات والموارد الاقتصادية وزيادة الناتج الإجمالي الحقيقي من خلال القطاعات الاقتصادية المنتجة.

2- من الضروري أعادة التفكير بالسياسة الاقتصادية المتبعة في الإقليم ومحاولة زيادة تحفيز الاستثمار في القطاعات الاقتصادية جميعها وليس قطاع النفط لوحده، كونه قطاع شديد التأثر والحساسية تجاه جميع المتغيرات والعوامل السياسية والاقتصادية وحتى الطبيعية، وهذا التذبذب انعكس سلباً على النشاط الاقتصادي. بكلام آخر، تنويع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد خلال استخدام واردات القطاع النفطي في تطوير الاقطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة.

قائمة المصادر

احمد زكريا صيام، " مبادي الاستثمار "، دار المناهج للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 1.

أحمد محمد سعيد بابقي واخرون، "أساليب جذب الاستثمارات الأجنبية في مشروعات مشتركة بالمملكة العربية السعودية"، الشركة العربية للتوزيع، جدة، 1988، ص ص 25–45.

احمد محمد مصطفى، "دور الدولة ازاء الاستثمار"، دار النهضة للنشر، بغداد، 2010، ص 664.

امير رة حسب الله محمد، " محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص35.

امين محمد محي الدين، " البيئة الملائمة لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجمهورية اليمنية "، بحوث اقتصادية عربية، مطبعة معهد التخطيط القومي، العدد 28، الكويت، 2011، ص70.

جسر التنمية، " الاستثمار الاجنبي المباشر تعاريف وقضايا "، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية، السنة الثالثة، 2004، ص 17. 21

جوان عباس محمود و د. ياسين رسول يونس، " تحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في اقليم كوردستان– العراق للمدة 2006–2016" مجلة تنمية الرافدين، المجلد (39)، ملحق العدد (124)، الموصل/العراق، 2020، ص196.

حاكم محسن محمد، " تحليل البيئة الاستثمارية للاستثمار المالي الاجنبي في العراق"، مجلة أهل البيت عليهم السلام، المجلد 1، العدد 6، جامعة كربلاء، كربلاء، 2008، ص 27.

حسن توفيق حسن، " دور عوامل البيئة الاستثمارية المصرية في جذب الاستثمارات "، مجلة المدير العربي، العدد 142، القاهرة، ص 38.

حسين عليوي ناصر الزيادي و د. سعاد عبد الله محمد، " التأثيرات الجيوبوليتيكية للخصائص السكانية لإقليم كوردستان العراق"، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 6، العدد 1، دهوك، 2017، ص ص 185–187.

حسين كريم حمزة، " مناخ الاستثمار في العراق "، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 23، جامعة الكوفة، الكوفة، 2012، ص 27.

حكومة اقليم كوردستان، "مسودة خطة التنمية الاستراتيجية 2012–2016"، وزارة التخطيط، اربيل،2011، ص27.

حكومة اقليم كوردستان، وزارة التخطيط، خطة التنمية لاستراتيجية لإقليم كوردستان للسنوات (2015–2019)، اربيل، 2014، ص ص 10–11.

حكومة اقليم كوردستان،" خطة التنمية لإقليم كوردستان للسنوات (2015–2019)"، وزارة التخطيط، اربيل، 2014، ص 42.

حيدر علوان كاظم، "أثر نظم ضمان الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي ودور المعلومات المحاسبية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الثامن، العدد الثالث والعشرون، الكوفة، 2012، ص ص 191–192.

خزامى عبد العزيز جندي و د. عبدالرحيم بوادقجي، " الاستثمار في الجمهورية العربية السورية "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، دمشق، 2010، ص 614. متوفر على الموقع الالكتروني: زيارة بتاريخ 31.03.2021

دريد كامل ال شبيب،"الاستثمار والتحليل الاستثماري"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص31.

دليل غرفة تجارة وصناعة اربيل، الطبعة الاولى، مطبعة بينوس، اربيل، 2007، ص 24.

زوزان عبد الكريم البرزنجي، "دور الاستثمار المحلي والاجنبي في تنمية اقتصاديات إقليم كوردستان"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة الى الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، 2008، ص15

شيرزاد نوري موسى و د. اسامة عزمي سلام، " دراسة الجدوى الإقتصادية "، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2009، ص 23.

صباح نوري عباس المحياوي، " الازمة الاقتصادية في اقليم كوردستان وأثرها على الاستثمار الاجنبي"، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد (3)، العدد (2)، الجزائر، 2017، ص 62.

طيبي محمد امين، "الضوابط القانونية للاستثمار السياحي في الجزائر"، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د. الطاهر مولاي–سعيد–، الجزائر، 2016 ص7.[1] د. محمد مطر، "ادارة الاستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات العملية"، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، عمان، 2006 ص20.

عبد الخالق دبي الجبوري، " أثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر– العراق انموذجا للمدة 2003–2013"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 2، القادسية، 2016، ص ص 145–146.

عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، " تحليل اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر وقياس أثره على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية لبلدان عربية للمدة 1990–2005"، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، 2008، ص ص 44–46.

عبد السلام ابو قحف، " أساسيات ادارة الاعمال الدولية "، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، 1998، ص ص 259–260.

عبد العظيم عبد الواحد وأحمد كريم جاسم، " دور وحدات الادارة العامة في تشجيع الاستثمار الاجنبي – العراق انموذجا"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، العدد السادس، المجلد الثاني، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2007، ص ص 144–145.

عبد الكريم بعداش، "الاستثمار الاجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996–2005"، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، دامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص66.

عبد الوهاب مطر الداهري، "توفير الغذاء للشعب العراقي من الانتاج الزراعي العراقي"، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية والادراية، العدد الثالث، بغداد، 2000، ص 123.

عبدالرحمن نجم المشهداني، الاستقرار السياسي ودورة في جذب الاستثمار الاجنبي للعراق، بحث منشور في مركز بغداد للدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية،2019، ص ص 4–12

عبداللطيف شهاب زكري و تغريد سعيد حسن، " الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع السياحي دراسة عن اقليم كوردستان العراق"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (41)، بغداد، 2014، ص ص12–14.

علاء الدين نادر وأمنور أوسرير، "حوافز الاستثمار الخاص المباشر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد2، الجزائر، 2005، ص 95.

غازي محمود ذيب الزغبي، " البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الاردن "، دار عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، 2009، ص 69.

غريب جعفر نوري البرزنجي و د. صباح صابر محمد خوشناو،" تحليل دور هيئة الاستثمار في حجم ونوع الاستثمارات في اقليم كوردستان–العراق للمدة (2006–2016)"، مجلة الجامعة للعلوم الانسانية، المجلد (21)، العدد (6)، اربيل، 2017، ص ص 221–222.

قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2019، منشور على الموقع الالكتروني ادناه، تاريخ اخر زيارة 23.01.2021 https://moj.gov.iq/upload/pdf/4529.pdf

كامل علاوي الفتلاوي وحيدر عبد راضي الدلفي، " دراسة وتقويم بيئة الاستثمار في العراق "، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 6، الكوت، 2012، ص

4.كمال مردوي، " الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول المختلفة – حالة الجزائر "، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة الى جامعة معموري قسطنطينية، الجزائر،2004، ص 116.

لعماري وليد، "الحوافز والحواجز القانونية للاستثمار الاجنبي في الجزائر"، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، الجزائر، ص 9.

محمد توفيق العلي "تشريعات الاستثمار والمناطق الحرة"، ندوة افاق التنمية العربية، تونس،2005، ص19.

محمد سارة، " الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر– دراسة حالة اوراسكوم–"، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010، ص ص 12–13.

محمد مزعل حميد الراوي وذاكر هادي عبدالله اللهيبي، "أثر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر عل ىالنمو الاقتصادي في اقليم كوردستان العراق للمدة (2006–2016)"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (10)، العدد (21)، الانبار، 2018، ص ص 77–78.

نبيل جعفر عبد الرضا، " البيئة الإستثمارية في البصرة، المحددات والتطلعات "، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2012، ص 20.

پوختە:

ئارمانجا ڤێ ڤەکولینێ لسەر لایەنێ تیوری یێ بەرهەمهێنانێ یە سەرەرای رولێ وەبەرهێنانێ ل پێشڤێخستنا ئابووریێ هەرێما کوردستانا عیراقێ، د هەمان دەمدا شروڤەکرنا پشکداریا بەرهەمهێنانێ دهەمی کەرتێن ئابووری دا، هەر وەسا رێگری وئاستەنگێن روبەری پروسێسا وەبەرهێنانێ د هەرێمێ دا. وئاریشا ڤەکولنیێ ئایا وەبەرهێنانێ پالپشتیا ئابووری کریە دەمێ ئەنجامدانا ڤەکولینێ دا، گریمانا ئەڤێ ڤەکولینێ پالپشتدکەتە لسەر ڤێ بیروکەیێ کو ناڤەروکا وێ دیاردکەت رولێ بەرهەمهێنانێ دپێشئیخستنا ئابووریا هەرێمێ دا رولەکێ ئەرینی یە بەلێ ل ئاستەکێ لاواز دایە. ولدوماهیکێ دڤێ ڤەکولینێ دا ئەم گەهشتین کومەکا ئەنجام زگرنترین وان ئەنجام، بلند بونا قەوارێ وەبەرهێنانێ دهەریمێ دا پشتی دەرچونا یاسایا وەبرەهێنانێ یا ژمارە (4) سالا(2006)، بو ئەگەرێ بلند بونا رێژا بەرهەمهێنانی ب ئاوایەکێ بەرچاڤ کو نیزیکی رێژەیا 784٪ ل سالا 2007. بەلێ کێماسی د جێ بەجێکرنا ڤێ یاسایێ دا هەبوینە، کو پتریا چالاکیێن وەبەرهێنانێ هاتنە ئارستەکرن بو چالاکیێن خزمەتگوزاری، ب رامانەکا دی دا چالاکیێن ئابووری ئەوێن هاتینە وەبەرهێنان پتریا وان بەرهەمهینانا بێ بەرهەم بوینە وهیچ هاریکاری د پێشئیخستنا چالاکیێن ئابووری دا نەبوینە. سەرەرای زوریا دست نیشان کرنا پەیوەندیا نە سەقامگیر دناڤبەرا گەشا بەرهەمهێنانا گشتی یا نافخویی وقەوارێ وەبەرهێنانێ دهەرێمی دا.

وگرنگترین پێشنیارێن ڤێ ڤەکولینێ، زور یا گرنگە چاڤ خشاندن دیاسایا وەبەرهێنانێ ژمارە (4) بهێتە کرن، وراستەڤکرنا یاسایێ بشێوەکی کو پروسێسا وەبەرهێنانێ ئاراستە بکەت بو پتر مفا وەرگرتن ژ ژێدەرێن ئابووری وبلند کرنا بەرهەمهێنانا گشتی دناڤ هەمی کەرتێن ئابووری بێن بەرهەمهێنەر.

The role of investment in stimulating economic activity - the Kurdistan Region of Iraq as a model for the period (2006-2021)

Abstract:

The paper aims to identify the theoretical side of investment, in addition (to show) showing the role of investment in stimulating the economics of Kurdistan reign of Iraq during the research period and analyzing its contribution in activating all the economics sectors and defining the obstacles and difficulties facing the investment proses in the region. The research problem was if the investment in the region contributed in stimulating the economic activity during the research period, based on primes that the role of the investment in the reign is positive but at the same time has minor effect. The research concluded that the role of investment has raised after issuance law (4) in 2006, in which it increased approximately to %784 in 2007. However, there was a lake in applying the law that lade most of the investment activities to the distribution and (service) activities. In other words, all the economic activities that have been invested in were nonprofitable investments and has not any real contribution in the economic activities, in addition to difficulties in determining the fluctuation in relationship between the investment and GDP. The research suggested reconsidering in the investment law (4) and adjusted it in which it should direct the investment proses to exploit the economic resources and increase the real gross production through the productive economic sectors.

Keywords: Investment, Law No. (4), Kurdistan Region - Iraq